



إنعدام المساواة يمزق نسيج المجتمع

حركة نقابية نحو مستقبل عادل

يواجه الناس والمجتمعات والعمّال من حول العالم مستويات غير مسبوقة من إنعدام المساواة. وما هو ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة والعقود غير المستقرة والعمل في الاقتصادات غير النظامية إلا نتيجة نموذج اقتصادي عالمي غير عادل وغير مستدام صُمم ليخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال. وها هي الثورة الليبرالية الجديدة تفسخ العلاقة بين العمل والمكافأة ما أدى إلى سيطرة الطبقة الأغنى في العالم ونسبتها 1 في المئة من السكّان على أكثر من نصف الثروة العالمية. وعليه، تعتمد البنية الاقتصادية العالمية نموذجًا تعتمد إنعدام المساواة حيث تسيطر الشركات العالمية على سلاسل التوريد وتهيمن على الحكومات والناس وتهدد ركائز الديمقراطية بحدّ ذاتها. ابتعدت السياسة والسياسيون عن الولاية الديمقراطية وتخلّوا عن الحكمة لصالح السوق الحرة. بدلًا من محاولة بناء مجتمعات ناجحة، ركّزوا على إدخال السوق في جوانب متزايدة من حياة الناس. وتتعرّض النقابات إلى هجوم عالمي انعكس بتراجع قوتنا الذي اقترن بتدهور حصّة العمّال من الثروة.

نشهد الآن تمرّق النسيج المجتمعي مع ازدياد العمل العرضي والهجوم على النقابات. أدى عجز العولمة عن توفير الازدهار الواسع النطاق إلى إحياء القومية الشعبوية ما يهددنا بالانقسام والحرب لكي تبقى الثروة في يد فئة صغيرة، ويُستخدم التمييز كأداة لتقسيم الأشخاص بحسب النوع الاجتماعي، والعرق، والدين، والميل الجنسي أو أي خصائص أخرى.

أتت جائحة كوفيد لتندقّ المسمار الأخير في تابوت المساواة في العالم، وإن لم تُتخذ أي إجراءات، ينتهي النقص لنبدأ بالرجوع إلى الوراء نحو إنعدام المساواة المستشري الذي شهدناه للمرة الأخيرة في القرن التاسع عشر. وها نحن نقف اليوم في عين العاصفة المثالية للأزمات:

- انتهاكات حقوق العمّال والاعتداءات على النقابات والديمقراطية
- أزمة كلفة العيش، بينما يلتهم التضخم ما تبقى من القدرة الشرائية. تؤثر هذه الأزمة على وجه الخصوص بالناس الذين يعيشون أصلاً بالفقر أو الذين يعملون في مجالات غير مستقرة حيث تكون الأجور قليلة للغاية؛
- إنعدام المساواة في المداخل، ما يزيد من الأعمال غير المستقرة والفقر؛
- الفجوة بين مكاسب الإنتاجية ونمو الأجور؛
- توزيع الثروة غير المنصف، بحيث نرى أصول أصحاب المليارات تزيد وتزيد بينما تبقى الخدمات الأساسية بدون تمويل كافٍ ويحصل العمّال على تسويات أجور دون معدّل التضخم؛
- الأعمال مهددة بالجيل الرابع من الصناعة والتغير المناخي؛
- اضطراب سلاسل التوريد ما يؤثر على الإنتاج في بلدان متعددة؛

- موجات الهجرة واللجوء الناجمة عن الانهيار الاقتصادي والتغير المناخي والحروب؛
- ترسيخ نماذج جديدة للعمل غير المستقر في الكثير من القطاعات عبر الاستخدام الشائع للعمالة والإدارة للمنصات عبر الخوارزميات.
- غير أنّ النقابات في العالم لديها خطة لتحقيق مستقبل عادل ونحن بحاجة إلى تفصيلها وبناء التحالفات والنضال معاً في سبيلها.

تشمل الأعمدة الرئيسية:

- **حقوق العمال الأساسية**، مع تنفيذ كافة أحكام الاتفاقية رقم 87 والاتفاقية رقم 98 لمنظمة العمل الدولية، وقوانين العمل على المستوى الوطني التي تسمح للعمال بالدفاع عن أنفسهم؛
- **تغطية معزة للتفاوض الجماعي**، مع ظروف أفضل تضمنها نقابات قوية؛
- **كثافة النقابات**: علينا أن ننظم المزيد من العمال ضمن أطر رسمية في المزيد من القطاعات لجمعهم تحت مظلة الاتفاقيات الجماعية؛
- **الأجور الكريمة**. يحتاج العمال من حول العالم إلى زيادة على الأجور بما يعكس معدل التضخم والتضحيات التي قاموا بها خلال جائحة كوفيد؛ يحتاج العمال إلى أجور تعكس مدى أهمية دورهم في صنع القيمة؛
- **الحماية الاجتماعية**، بما في ذلك مساعدات البطالة والمرض، وعطلة الأمومة والأبوة، وأموال لإعادة التدريب وصناديق التقاعد الممولة بشكل مناسب؛
- **الإجراءات القانونية بحسب حقوق الإنسان** بما يسمح لنا بحاسبة الشركات عبر اللجوء إلى آليات قانونية متاحة؛
- **المساواة بين الجنسين** التي تحرص على حصول النساء على حصتهن من الأعمال ذات الرواتب الجيدة والحصول على الأجر نفسه مقابل العمل ذي القيمة نفسها؛
- **التضامن العالمي ضدّ آفة العنصرية** مع توفير الدعم للمهاجرين واللاجئين؛
- **إعادة توزيع الثروة** عبر تحقيق العدالة الضريبية، بما فيها ضرائب فورية على كل من جمع ثروة خلال كوفيد وإعادة استثمارها في المجتمع؛
- **الانتقال العادل**. نحتاج إلى خطة ممولة، يتم وضعها استناداً إلى الحوار الاجتماعي لإدارة الانتقال إلى الصافي الصفري واستبدال العمل المرتكز على الكربون بوظائف خضراء جيدة خاضعة للنقابات؛
- **الأمن الغذائي وأمن الطاقة** لتوفير الوصول المستدام إلى الاحتياجات الرئيسية بكلفة معقولة لا سيما مع تزايد عدد الأسر المنخفضة الدخل؛
- **الحوار الاجتماعي** الذي يمكّن جميع المعنيين بما فيهم العمال من المشاركة في وضع السياسات الوطنية لتحسين معايير العيش.

انطلاقاً من دوره كمثل للعاملين في الصناعة في العالم، يواظب الاتحاد الدولي للصناعات على النضال لمناهضة إنعدام المساواة وتطوير حركة نقابية نحو مستقبل عادل.

يطلب الاتحاد التوزيع العادل لمكاسب الأنشطة الاقتصادية الدولية. وندعو جميع الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات إلى الحرص على أن يستفيد جميع الناس في جميع أنحاء من العولمة.

حان موعد الاستحقاق! لنجتمع في 7 تشرين الأول/أكتوبر ونطالب بحصتنا العادلة لنحقق مستقبلاً عادلاً!